

الخبير

الرئيس الحريري...
الصدر السويدي...
ابراهيم العبيد

...بالرئيسالحريري...
...بيار ابي صعب

...مخبرالانصار...
...مؤيدفوقالقانون

...محاسنالحريري...
...محمد زبيب...
...عليها صفا...
...إيلي الحارثي...
...شركه كرم

...صادرة عن شركة...
...انصار بيروت

...المكانات بيروت -

...فردات - طرابلس دويات

...سلاز كونكورد -

...الطائفالساحل

...تلطائس...
01759500
01759597

...العثمانات...
الوكيلالحريري...
ads@al-akhbar.com
01/759500

...التوزيع...
شركة الهلال...
03 /666314-15
01 /828388

...الموقع الإلكتروني...
www.al-akhbar.com

...صفحات التواصل

...Facebook

...Twitter

...Instagram

...AlakhtarNews

...AlakhtarNews

...alakhbarnews-paper

انتخابات 2018

فات الأوان

أحمد محسن*

ما يلفت في عملية الانتخاب هو الاحتفاء بها كمنجخ من منتجبات الحرية. وما يلفت في صيغتها، أنها نقضت الحرية. انتخب. ولكن أن تنتخب. وإن لم تنتخب، فسيحدث ذلك أو لا. أنتخب. دائماً، ثمة شرط. ثمة ما يدفعك إلى أن تفعل، أو أن لا تفعل. ما يلفت في لبنان، هو «السُّلطة»، وهي مفردة إذا ذهبنا مذهباً السننياً، فإن أول ما قد نفترضه، أنها مشتقة من «سُلطة». أنت حر، ولكن، «إياك أن لا تنتخب». بمعنى ما، ليست مجبراً على الانتخاب، إلا إن كنت تحصل أقل من مئة دولار في الشهر، وتعيش في غرفة يمكن أن يسقط سقفها على رأسك في أية لحظة. أنت وأولادك السبعة. وفي هذه الحالة، سيبحث عنك مراسل تلفزيوني مغمور، وجد نفسه فجأة خلف الكاميرا، وقدم لنا نحن المشاهدين البسطاء تفاهته، على أنها «صحافة استقصائية». وكما هو واضح هنا، هذا دفاع صريح، عن الشخص الذي يتلقى رشوة، لأن الدولة والنظام ما انفكوا يكثرون عظامه، ويريد المراسل التلفزيوني -وستشاهدون هذا غداً بكثافة- أن يعطيه محاضرة في العفة. وكما نعرف جميعاً، كلبنانيين، ونحن نعرف لبعضنا جيداً، التلفزيونات الوحيد للمشاركة صريحة، والفقراء لا يمكنهم التصويت على قواعد إستمولوجية ولا تهتهم التحليلات الجيوسياسية، وإن كانوا رغم محاولات النظام الحثيثة والطويلة، ما زالوا يتحدثون أفضل بكثير مما يتحدث



صار الامر متعلقا ببناء سريدي جديدة عن اهمية الانتخاب... عن تسجيل موقف ضد الآخر (مروان طحطط)

خاصتها، لتعميم هذه العلاقة بين المواطن والفرد، مثل الحديث الطريف عن التنمية وعن البيئة والطاقة الشمسية، تُخترع في لبنان نيوليبرالية بإضافات أساسها أنثروبولوجي، فيصير سلاح حزب الله حدثاً، ويصير التصويت صمده ومعه، وتُخترع حقوق المسيحيين، فيصير مجد لبنان أكثر من مزحة، ومظروحاً كلوغوس دموي وعنصري. والمشكلة أنه لا يمكن

تفادي كل هذه الخرافات بالانتخابات، قبل تفادي خرافة الانتخابات نفسها. وعن الفرد، مثل الحديث الطريف عن التنمية وعن البيئة والطاقة الشمسية، تُخترع في لبنان نيوليبرالية بإضافات أساسها أنثروبولوجي، فيصير سلاح حزب الله حدثاً، ويصير التصويت صمده ومعه، وتُخترع حقوق المسيحيين، فيصير مجد لبنان أكثر من مزحة، ومظروحاً كلوغوس دموي وعنصري. والمشكلة أنه لا يمكن

مندرجاتها ومضامينها وابعادها، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، وغيرها من التحديات والملفات الملحة، فإن المشاركة في الانتخابات، أو الامتناع والإجماع عن المشاركة، وكذلك التصويت لهذا المرشح أو ذاك، ولهذه اللاحقة أو تلك، والنخالي التوضعات والاصطفافات السياسية، كل ذلك، إنما يجري على أساس الانتماءات والولاءات والتبعيات الغذوية، بما يعكس واقع الانقسامات العمودية في البلد وعلى الساحة السياسية، وفي أجواء من النكد والكيد السياسيين...

وهو الأمر الذي يحيلنا على أحد أبرز وأفعل الانتخابات، بغيره، ودون رقيب أو حسيب. وهو الأمر الذي يحيلنا على أحد أبرز وأفعل هذه البلد. فالمال السياسي والانتخابي هو حقيقة قائمة على أرض الواقع؛ وهي حقيقة منحذرة ومنكثرة؛ وقد ترسخت في العقول والأنهاس والذاكرة السياسية الجماعية للبنانيين، نتيجة التكرار في الممارسة السياسية، إن في زمن الانتخابات، أو في صدىها. فإمكانية المساءلة الحاسية من خلال الاقتراع والمشاركة في الانتخابات، وتغدو مستحيلة. فالتاس، على الحسب، كما نتيجة انعدام أو غياب الرقابة والمحاسبة. إن الإشارة إلى ظاهرة تسلل المال السياسي إلى العملية الانتخابية يضرب أولاً صدقية الانتخابات، حيث يقودنا إلى التشكيك في صدقية النتائج التي تنتمخض عنها وصحتها، ويطرح علامات استفهام حول مدى ديمقراطية الانتخابات التي ينادي بها العديد من الجمعيات أو المنظمات المحلية والوطنية والأجنبية؛ ويفتح ثانياً الباب على مصراعيه أمام التدخلات السياسية، وغير السياسية أيضاً، فيها، ومنها التدخلات الخارجية

مع موعد الانتخابات، تبدأ حفلة المزادات والسجلات والمناكفات

معاً أذرع الدولة، وهي أذرع تتقاتل ضد بعضها، ولكنها تنفرد في لحظة الدفاع عن جسد النظام الذي تختفي إليه. هذا الجسد، الذي يسمّيه اللبنانيون العاجزون: الدولة. الدولة التي يشتمها سائق سيارة الأجرة، ويقول صاحب الجرفة المعلقة: إنها الدولة، سبب كل بلاء. وصار ينتمي إلى هؤلاء بمن يسقون في الأدبيات المتداولة «طلاب الطبقة الوسطى» في الجامعات الخاصة، وإساتذة الجامعات نفسها، وغيرهم. حتى المتمتمون إلى النظام، وإلى الدولة، ينتقدون الدولة، وينتقدون النظام، عندما يظنون عبر برنامج تلفزيوني، يعمل بدوره على تعويم النظام، وتعويم أركان الدولة. النواب يجلسون في موقع مندم، ويمدون أرجلهم على الآخرين، لكنهم ينتمون إلى النظام نفسه. إنه الجسد نفسه، الذي لا يمكن اللبنانيين الانفصال عنه. إنهم أذرع الجسد، وهم لا يتقاتلون إلا على لحم معداً سجون، يسهل استقناؤهم؟

الجسد الذي ينتمون إليه. غداً سيذهبون إلى الانتخابات. غداً سياكل اللبنانيون بعضهم. سيغادر الرجل غرفته مع أولاده السبعة، سيركهم تحت رحمة السفك. وغالباً، لن نفاجأ، إذا صار لحركة أمل 14 مقعداً بدلاً من 12 أو لتلجبر المستقبل 20 المدينة.

الأشخاص الذين حكم عليهم بجناية. الأشخاص الذين حكم عليهم بإحدى الجنج الشائنة الأتية: السرعة، الاحتيال، سوء الائتمان، الاختلاس، الرشوة، الميمن الكاذبة، الغتصاب، التهويل، الزويرير، استعمال المزور، شهادة الزور، الجرائم المخلّة بالأخلاق العامة المنصوص عليها في الباب السابع من قانون العقوبات، والجرائم المتعلقة بزراعة المواد المخدرة وصناعتها والتجار بها.

الأشخاص المحجور عليهم قضائياً طوال

...من أسرة «الخبير»

الوهمية، المتراكمة والمتفاقمة؛ وهم أيضاً متمسكون في شبكة أو منظومة من العلاقات النيابية لا يقتص، من حيث المصدر، أي مصدر التمويل، على المرشحين والسياسيين اللبنانيين، بل يتعداهم إلى بعض الأطراف أو القوى الخارجية: الدولية والأجنبية، وخاصة الإقليمية، العربية وغير العربية، والتي تسعى من خلال صنّ المال السياسي في السوق الانتخابي اللبناني، إلى إعادة رسم خريطة التحالفات والتوازنات والحسابات السياسية والانتخابية ووصوغها. بناء عليه، إن وجود المال السياسي بهذا الشكل مع الإشارة إلى أن القانون الانتخابي الجديد لم يفلح الباب على هذا الصعيد، بل يزيد من الطين بلة، يعني، يشكل أو يباخر، انتشار الرشاوى المالية وعمليات شراء الأصوات ويبيعها، كما الأرتهان والاستزلام وضياح الفرصة في إمكانية المساءلة والمحاسبة. إن الحديث عن المال السياسي يقودنا، في جميع الأحوال، إلى التأكيد أن وجوده وشوغه بهذه الطريقة الملتفة، ويهدد الشكل الواسع، إنما يعكس حالة من الجهل والتخلف وضعف الحس بالمسؤولية الوطنية والسياسية، في ما، ما، حيث يترضي الناخبون والمقترعون، ومن قبلهم المرشحون والسياسيون، حدوث مثل هذه الارتكابت، وبالتالي تسجيل مثل صدقية الانتخابات، والمخالفات، أقله من الناحية القانونية والنظرية.

هكذا نتراجع، بل نتعدم، إمكانية المساءلة أو مساءلة لمسألة المسؤولين السياسيين وحساباتهم المالية، وتحت وطأة الضغوطات التي يشهدها التصعيد في الخطاب السياسي الفئوي أو الجهوي، القبوي والتخريضي، الطائفي والمذهبي، والاحتقان في الشارع، وذلك بعد إجراء مراجعة وتقييم للتحربة التي تشارف في الانقضاء، والصفحة التي ستقوى عما قريب، ومعها الكثير مما يمكن أن يخلف هذه هي الحقيقة، الشاسة ليسوا بصدد التقييم بقصد التوقيوم، والمراجعة من أجل الفضل، والمساءلة كما الحاسبة، بل هم متشغولون بتقصية حساباتهم البيئية

هاني سليمان*

خلال شهر نيسان الماضي سلطنا معالي وزير الداخلية نهاد المشنوق، مذكرة بمثابة دراسة، تؤكد حق السجين غير المحكوم بجرم يحول دون ممارسة حقه بالانتخاب، وقد وعدت معاليه بدراسة الموضوع. وقد تكللت بعد إجراء الانتخابات في الخارج، وقد تكللت بالنجاح، مع ما رافق ذلك من شوائب وما رافق ذلك من تحضيرات واكلاف مالية، نتساءل؟ ألا يجدر بوزارة الداخلية الآن الاهتمام بهذا الموضوع، خاصة أن إجراءات تخبين القوقوفين في لبنان /غير المنوعين من الانتخاب/ هي أبسط بكثير من تلك التي استدعتها الانتخابات في الخارج، وأن الموقوفين يتمركزون في سجن مركزي واحد أو عدة سجون، يسهل استقناؤهم؟

ورد في المادة الرابعة من قانون الانتخابات الذي أقره المجلس النيابي ما يأتي:
«المادة 4: في حرمان حق الاقتراع يُحرّم ممارسة حق الاقتراع:
١- الأشخاص الذين حكم بحرامتهم الحقوق المدنية.
2- الأشخاص الذين حكم عليهم بجناية.
3- الأشخاص الذين حكم عليهم بإحدى الجنج الشائنة الأتية: السرعة، السرقة، الاحتيال، سوء الائتمان، الاختلاس، الرشوة، الميمن الكاذبة، الغتصاب، التهويل، الزويرير، استعمال المزور، شهادة الزور، الجرائم المخلّة بالأخلاق العامة المنصوص عليها في الباب السابع من قانون العقوبات، والجرائم المتعلقة بزراعة المواد المخدرة وصناعتها والتجار بها.

٤- الأشخاص المحجور عليهم قضائياً طوال

لماذا يُحرّم السجين غير المحكوم حق الانتخاب؟

يؤدي إلى الطعن بها:

تجدر الإشارة إلى أن المحاكم ملزمة قانوناً بإبلاغ وزارة الداخلية، بأي حكم نهائي بحقهم قرار قضائي، أي أولئك الواردة حالاتهم، في المواد 232 و233 و234 من قانون العقوبات، وهي حالات «تتعلق بالجنون والعته وفقدان الأهلية»، بحيث تكون تصرفاتهم مضرة بهم وبغيرهم، فيصدر بحقهم قرار قضائي يمنعهم من التصرف القانوني أو من ممارسة حقوقهم المدنية الأخرى.

بيت القصيد: هل تطبق المادة الرابعة على حالة السجن العادي الذي صدر قرار قضائي بتوقيفه، من قاضي التحقيق أو عن محاكم الدرجة الأولى، وهو ما زال قيد المحاكمة دون صدور قرار نهائي بحقه؟

لا نعتقد ذلك.
١- إن هذه المادة حددت الأشخاص المحرومين من الاقتراع، وهم الذين حكم عليهم بجناية، ولم تلحظ أية إشارة إلى وضع السجن غير المحكوم، ما يفضي إلى جواز السماح له بالانتخاب.

٢- إن المادة الرابعة حددت حصراً الأشخاص الذين حكم عليهم بإحدى الجنج الشائنة. هذه المادة حددت أشخاصاً صدرت بحقهم أحكام نهائية ومبرمة. أما الأشخاص المحرومون الاقتراع بسبب الحجر وطيلة مدته، فيندرجون كما ذكرنا في خاة المواد 231 و233 و234 من قانون العقوبات، حيث يزول الحجر بزوال أسبابه، وعندها يحق للمحجور عليه قضائياً ممارسة حق الانتخاب.

٣- إن قانون الانتخابات يتضمن نصوصاً صريحة ملزمة وأمرة، حيث إن تجاوزها

المسيحيّون أهم تجربة الانتخابات

خريستو المر*

إنّ القلق على المصير - لو انتبهنا حقّاً إلى الواقع - ليس حكرّاً على طائفة من دون أخرى، فليتان غارق في الديون، والاقتصاد ينهار، ولا تخلفة صحية مجانية، ولا سياسات اقتصادية تخلق فرص عمل داخلية، ولا كهرباء دائمة، ولا ماء نظيف، ولا حلّ لمعالجة النفايات يحمي بيئته، ولا حتّى سياسة أمنية حقيقية حيث يهتّز الأمن كلّما تنازعت الزعامات التقليديّة أو التغيير السياسي، الذي لطالما كانوا يصونون له، ويثابرون به، فحينما لهم ولأمرهم؛ لأخرى أن تتعالى أصوات تدعو إلى الدفاع عن حقوق المسيحيّين. فما الموقف المسيحيّ الممكن أمام هذا الواقع؟

لا بشير الإنجيل في أيّ مكان على المسيحيّين بأن يطالبوا بحقوق خاصّة بهم دون غيرهم، بل يتعلّم يسوع أن يعمل المسيحيّون على إطعام الجوع وتوفير الماء للعطاش وزيارة المرضى والمساجين والعناية بكلّ مترولة، دون تمييز ديني أو عرقي، لأنّ الناس كلّهم أبناء وبنات الله، مخلوقون على «صورة»؛ أي منحهم الله ومعقدة من الزبانيةسياسية، حيث يتخالف الإقطاع التقليدي والرجعي مع المال السياسي، كما امراء الطوائف والمذاهب المهتمّين مقياساً لدخول الإنسان إلى الملكوت، وأساساً للرقابة والأخوة بين البشر (مثل السامريّ الشقوق).

لكن الأعمال لها أن يمكن أن تكون مجرد أعمال فردية، ففي زماننا نحن نعلم أنّ لهذه الأعمال مترتبات سياسية. لأنّ إزالة العفة والحاجة التي يفتقنها في ما يخصّ صحة ورفقة التمثيل الشعبي والتعبير عن الرأي السياسي؛ أي الهدف الأسمى. ولهذا ينبغي للناس ليكونوا مسيحيين حقّاً، أي ليتصرّفوا بمقتضيات تعاليم المسيح دون كذب ونفاق، أن يعملوا بذكاء وتصميم من أجل إيصال نواب إلى البرلمان يريد إحقاق القيام بمسؤولياتهم، وقادرين على العمل على الأنظمة والظروف السياسية وتربيتها، والصفحة التي جدول الأعمال هذا الذي رسم يسوع مبداه في الإنجيل، وهو جدول أعمال يريد إحقاق العدالة والكرامة الماديّة والمعنويّة للجميع. إنّ من النفاق الإيمانيّ أن يعمل المسيحيّون من أجل المسيحيّين فقط، لأنّ ذلك بالفعل على

”

من النفاق الإيمانيّ أن يعمل المسيحيّون من أجل المسيحيّ فقط

“

وصايا المسيح، ويوقّع الإنسان والجماعة في ازدواجيّة بين القول والفعل، وتبيعد بالتالي المسيحيّين عن ذاك الذي تتسمّوا على اسمه، أي يفقدهم بالفعل هويّتهم المسيحيّة على عكس

ما يزيّن لهم بعض السياسيّين. من ينتخب فليتنخب، وليبقي أميناً ليسوع، وإلاّ خسر نفسه كمؤمّن، وفي الحالة اللبنانيّة هو ليس فقط يخسر هويّته الإيمانيّة، بل أيضاً مستقبله ومستقبل أولاده.

ولكن يسوع يذهب أبعد من مجرد الطلب إلى اتباعه بأن يعملوا من أجل الجميع، بل يخاطب الذين قد لا يعملون سرّاً بالأخرين ولكهّم يمنعتون عن العمل الفاعل من أجل الآخرين، فيحدّز من أنّ مجرد امتناع الإنسان عن فعل الخير هو خيانة للمسيح ويضع الإنسان خارج الملكوت، فيقول في العظة نفسها إنّ «كل المحتاجين» فيني لم تفعلوه». هذا يعني أنّ من ينحصر وينتقز الإيمانيّة، أن تبتعد له بكرامة، ولا يعمل من أجل انتخاب نواب لديهم بالفعل برامج لحل المشاكل المتعاطفة، نواب بل يعملوا في دفع البلاد أسيّاناً أحر، أو قبيلته، فهو بالفعل لا يمارس وصيّة يسوع بضرورة العمل الفاعل من أجل الآخرين، لا بل يذهب عكسها تماماً، وبالتالي لا يمكنه أن يتغنّى بهويّة «مسيحيّة»، بينما هو ليس فقط يمنع عن مساعدة الناس، بل ينهمم بتدمير مستقبلهم بانتخابه اناساً أودوا بالبلاد إلى

^[1] * أستاذ جامعي